

سوريا - ثمانية أشهر من الاحتجاجات الجماهيرية والوحشية الدموية

2011 11 24

الحركة الموحدة بقيادة الطبقة العاملة هي ضرورة من أجل التغيير الحقيقي للنظام

جودي بيثون - من الجريدة الأسبوعية "الاشتراكي" للحزب الاشتراكي (اللجنة لأمية العمال في انكلترا وويلز)

الهجمات بالقنابل اليدوية على مقر حزب البعث الحاكم في دمشق من قبل المنشقين عن الجيش السوري، وقبل بضعة أيام على مركز قوة المخابرات الجوية، هي علامة مرحلة جديدة في الانتفاضة السورية، فإنها تشير إلى بدء معركة مسلحة ردا على الوحشية الشديدة من قوات الدول وبعد ثمانية أشهر من المظاهرات المناهضة للحكومة لدى الأغلبية غير المسلحة.

ويتزايد تهريب الأسلحة إلى داخل البلاد على طول حدودها الطويلة التي من السهل اختراقها، وخاصة الحدود مع لبنان والعراق. وعلى الرغم من أن عدد الهاربين من الجيش لا يزال صغيرا نسبيا مقارنة مع قوات النظام العسكري، هناك دفق مستمر منهم وتنظمهم فضايف باسم جيش سوريا الحر. وقال بعضهم أنه لا يجري وقفها - ولكن يلقون المساعدة - من قبل جنود ذوي الرتب المتدنية الذين يخدمون النظام (الغاردان 11 11 19)

وتركب معظم حوادث العنف الدموية في جميع أنحاء البلاد من قبل الشرطة والحكومة والقوات العسكرية ضد المحتجين الذين، مستوحين من الربيع العربي، يسعون بيبأس إلى وضع حد للنظام القمعي والاستبدادي. وهناك تقديرات متعددة ومختلفة لعدد القتلى من الرقم 3500 للأمم المتحدة لتقييم أعلى من ذلك بكثير. تقدم أحد التقارير بأنه قتل أكثر من 5000 مدنيا في مدينة حمص وحدها وهي ثالث أكبر مدن في سورية.



حمص هي الآن تحت "احتلال" عسكري مستمر، مع 150 حالة قتل هناك هذا الشهر ومبلغ عنها حتى الآن. وعلى الرغم من المخاطر الكبيرة التي ينطوي عليها الاحتجاج تستمر المظاهرات الشجاعة والمناهضة للحكومة في ضواحيها. ولكن ما هو خطير للحركة المعارضة هو عناصر الانقسامات بين الفئات المختلفة للشعب والمعقدة دينيا وعرقيا وقوميا والتي خلقتها قوات أمن الدولة الوحشية واستفزازاتها في بعض المناطق من البلاد، ولا سيما في حمص.

ودوليا يتساءل الآن معلقون عبر وسائل الإعلام ما إذا كان هذا يعني انزلاقا إلى صراع طائفي دموي. ولكن على الرغم من أن مثل هذا السيناريو المدمر هو محتمل إذا لم تتخذ الجماهير السورية خطوات نحو بناء قدراتها الذاتية الديمقراطية والمنظمات غير الطائفية، فإن صفة المركزية للحالة في الوقت الحاضر هي صفة مكونة من مظاهرات كبيرة في العديد من المناطق ضد النظام الحاكم وتجذب العمال والفقراء من فئات الأقليات المختلفة من المجتمع وكذلك من السكان الأكثرية السنية.

إن الحركة الموحدة بقيادة الطبقة العاملة لديها القدرة والقوة على تخطي الانقسامات من خلال تنظيم هيئات دفاع غير طائفية على المستوى الشعبي واعتماد برنامج لتحقيق "تغيير النظام" لمصالح الأغلبية الساحقة من الشعب بدلاً من تلك التي تنتمي إلى الطبقة الرأسمالية السورية والإمبريالية الخارجية.

جامعة الدول العربية

وفي حين أن القوى الإقليمية والعالمية تخشى من تطور الوضع لكنها أيضا تصطف للاستفادة منه. لقد دعت الجامعة العربية لوضع حد للقمع الثقيل في سورية وأرادت أن تقرض 500 "مراقب". وبعد رفض النظام السوري لهذا التدخل، صوتت الجامعة لرفض عقوبات على سوريا وعلى تعليق عضويتها في الجامعة.

وكما هو واضح بشكل صارخ، إن رؤساء الدول العرب الإقطاعيون والاستبداديون إلى حد كبير لا يعملون من منطلق اهتمام لحقوق الإنسان نظرا إلى سجلهم الخاص وليس أقله القمع من قبل النظام في المملكة العربية السعودية ومساعداتها العسكرية في سحق الاحتجاجات في البحرين المجاورة. إن انتقادهم للرئيس الأسد في سوريا ينبع جزئيا من رغبتهم في حماية أنفسهم من غضب شعوبهم حول المجازر في سوريا ومن التعاطف الكبير مع الانتفاضات الجماهيرية في تونس ومصر التي زالت الطغاة مثل أنفسهم. ولكن لديهم أيضا مصالح جيو-استراتيجية واختلافات مع ما هو - بالنسبة لهم - نظام "عريب" لديه صلات مع إيران. ويخشون العواقب في المنطقة إذا لم يتقدم الأسد بتنازلات كبيرة أو يتنحى مع نقل "منظم" للسلطة - التوترات والصراعات التي يمكن أن تحدث تأثيرات وتنتشر في جميع أنحاء الشرق الأوسط.

وقال الملك عبد الله في الأردن أنه لو لم يكن الأسد صديقه منذ فترة طويلة، كان ليتنحى عن منصبه، وحذر من استبدال هذا الزعيم السلطوي وزميله بأحد آخر من قيادة حزب البعث، وأن ذلك لن يحقق "الاستقرار". إن المظاهرات الحاشدة الحالية والمتجددة في مصر تدل على أن تحديده ملائم من وجهة نظر النخب الحاكمة في الشرق الأوسط. وقد فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات على أفراد قادة سوريين وحظرا على الأسلحة واستيراد النفط. هذه التدابير، وتدابير الولايات المتحدة، قد يكون لها بعض التأثير على تقويض نظام الأسد. في عام 2010 كان الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأكبر لسوريا ومثل 22.5% من تجارتها، والسياحة التي كانت تساهم بنحو 12% من دخل البلاد ما قبل الربيع العربي تضررت بشدة. وعموما ترتفع معدلات البطالة وينتفاقم الفقر، وفي بعض الحالات لا يتم دفع الأجور.

ميزان القوى

إلى متى سيتمكن الأسد من الاستمرار في هذه الظروف؟ إن نخبة البلاد التي تهيمن عليها الأقلية العلوية والتي تتضمن أيضا نخب من فئات أخرى من المجتمع مثل الغالبية السنية والأقلية المسيحية، لا تزال تدعمه في الوقت الحاضر، بما فيهم الجيش وقادة الأجهزة الأمنية.

ولديهم إمدادات وفيرة من الأسلحة من روسيا - العقود الحالية لمبيعات الأسلحة والمعدات العسكرية من روسيا إلى سورية تبلغ قيمتها أكثر من 2.5 مليار دولار. ولقد تمكنوا أيضا من جمع مئات الآلاف من "أنصار" حكم الأسد على التظاهرات الأخيرة في دمشق، ولكن العديد منهم شعروا أنهم أجبروا على الحضور

اللجنة لأمية العمال هي منظمة ماركسية ناشطة في أكثر من 40 بلدا وتتناضل لإنهاء نظام الشركات الكبرى والرأسمالية.

نحن نناضل لمجتمع اشتراكي ديمقراطي عالمي. زوروا موقعنا - www.socialistworld.net



لتجنب العقاب. وذكرت صحيفة التايمز (15.11.11) أنه في يوم 13 نوفمبر / تشرين الثاني قتل طالب في مدرسة من عمر 14 عاما بالرصاص عندما قاد حركة رفض شامل في مدرسته للتظاهر المؤيد للنظام.

وعلاوة على ذلك، هناك انقسامات شديدة بين التنظيمات التي تعمل تحت المظلة السياسية المعارضة الرئيسية وهي موجودة في كل قضية تقريباً، بما في ذلك حول تشجيع التدخل الأجنبي وإجراء حوار مع النظام والانتفاضة المسلحة. المنفيون المعارضون في المجلس الوطني السوري - الذي مقره في اسطنبول - يدعون لتدخل دولي من أجل "حماية المدنيين". وما يعكس موقف قيادة المجلس الوطني السوري الموالي للرأسمالية هو ما أفيد عنهم وذلك أنهم، على الرغم من أنهم يريدون رحيل الأسد، يدعمون "الحفاظ على مؤسسات الدولة وخصوصاً الجيش". ومن بين المنظمات التي تلتزم بالمجلس الوطني السوري لجان التنسيق المحلية والهيئة العامة للثورة السورية، وجماعة الإخوان المسلمين.

وترفض لجنة التنسيق الوطنية التي تشمل أيضاً منظمات المعارضة المختلفة حق التدخل الأجنبي وهي محقة بهذا، ولكنها تنادي للتظاهر فقط كضغط من أجل وضع حد لوحشية الجيش، ومن ثم لـ"حوار" مع النظام باعتباره وسيلة لتحقيق التغيير، وليس من أجل إزالته بشكل كامل.

الحاجة لبرنامج اشتراكي

عموماً، حركة المعارضة متبددة وبدون برنامج قادر على توحيد الشعب من الطبقة العاملة والطبقة المتوسطة، ولا توفر لهم استراتيجية منظمة للنضال الجماهيري والإضرابات العامة - التي قد تشمل المدينتين الأكبر دمشق وحلب، فضلاً عن جميع المناطق الأخرى - لإسقاط حكم الأسد. إنها تحتاج أيضاً إلى طرح بديل عملي ومن الضروري حل اشتراكي إذا كان لإنهاء الفقر والانقسام، وقائم على الديمقراطية الاشتراكية العمالية الحقيقية والملكية العامة لموارد البلاد الرئيسية.

إن المرحلة الحالية من الحركة ليست من المستغرب بعد عقود من القمع للأحزاب السياسية والرقابة على قاعدة النقابات. ولكنه من الممكن بناء هيئات ديمقراطية بشكل سريع جداً وقد يولد ذلك من الضرورة الملحة في الأسابيع والأشهر المقبلة.

هم على حق في رفض أي "مساعدة" من القوى العالمية والإقليمية، بما في ذلك العضو في حلف شمال الأطلسي تركيا - لدى النظام الآخر الذي اضطهد العديد من الناشطين في معارضته السياسية وهو يظهر نفسه وكأنه لمناصرة حقوق المعارضين في سوريا. وقد أظهرت التدخلات الامبريالية في العراق وأفغانستان وليبيا هدفهم الحقيقي وهو الهيبة والنفوذ والتجارة واقتناء الأعمال التجارية والموارد الطبيعية. على العمال السوريين أن يتقوا في التضامن والمساعدة الدولية فقط إن كانت من قبل المنظمات العمالية الديمقراطية.

وفيما يتعلق بالـ"لاعنف" والأسلحة، الطريقة الوحيدة لخفض مستوى العنف، وللتحرك بأسرع وقت ممكن من أجل وضع حد له تماماً، هو من خلال دعم الحق في إقامة هيئات مسلحة دفاعية منظمة ديمقراطياً على المستوى الشعبي في كل مكان عمل وفي المجتمعات المحلية. لا يمكن مقاومة الدبابات وصواريخ الدولة بأيدي عارية دون وقوع خسائر بشرية فادحة - لذا التسلح غير الطائفي للدفاع هو أمر ملح.

التدخل العسكري الخارجي

حتى الآن، ترفض القوى الغربية أي تدخل عسكري وحتى ولو كان ذات طبيعة محدودة، مثل "منطقة حظر الطيران" على طول المناطق الحدودية. وعلى الرغم من أنهم يريدون أن تدخلهم في ليبيا كان ناجحاً، إلا أنهم اقتربوا من التورط في مشاركة قد تطول مدتها دون تحقيق مكاسب محددة. والتدخل العسكري في سوريا هو أكثر خطورة لأن هناك اختلافات أساسية مع الوضع الذي تواجهه ليبيا. فضلاً عن وضع سوريا الأكثر تعقيداً بكثير ومن نوع خليط البلقان من الأديان والأعراق والقوميات، فسورية في موقع محوري في الشرق الأوسط والتداعيات الإقليمية هي أكثر خطورة بكثير.

لقد علق المحرر الدبلوماسي لصحيفة التايمز، روجر بويوز: "أن يكون هناك ديكتاتور وحشي في الشرق الأوسط شيء، وأن يكون هناك قوة تنهار على حدود إسرائيل وحلف شمال الأطلسي هو شيء آخر تماماً". ولكن هذا الحذر لا يمنعه من التدخل في شؤون سورية بطرق أخرى ولا واحدة منها تهدف إلى مساعدة النضال من أجل الديمقراطية للشعب السوري. بل إنهم يستعدون لسقوط الأسد من خلال المناقشة مع الذين نصبوا أنفسهم بأنفسهم كـ"قادة" الحركة المعارضة، على أمل استخدامهم لتعزيز المصالح الغربية كما فعلوا مع آخرين في ليبيا قبل سقوط القذافي. وقد قال متحدث باسم وزارة الخارجية البريطانية "نحن نتواصل بانتظام مع مجموعة متنوعة من الشخصيات في المعارضة السورية منذ عدة أشهر، ونحن الآن نكتف هذا التواصل"، وذلك خلال لقاء رتبته وزير الخارجية وليام هيج مع ممثلين عن المجلس الوطني السوري ولجان التنسيق الوطنية في لندن في 21 نوفمبر / تشرين الثاني.

وعلى الرغم من أنهم يريدون فرصاً لمصالحهم عند إزالة الأسد - بما في ذلك التصدي في المنطقة لنفوذ حزب الله في لبنان، والأهم من ذلك في إيران، هم يخشون كثيراً من الاضطرابات التي يمكن أن تنتج، ويمكن أن تشمل هذه دفع إيران لمصالحها في العراق على حساب مصالح الامبريالية الغربية.

على الطبقة العاملة السورية الاعتماد على قوتها الذاتية المحتملة - التي هي هائلة - لرسم الطريق إلى الأمام التي من المرجح أن تشمل العديد من المنعطفات. وعلى الرغم من عزمه على القتال حتى النهاية، قد يهرب الأسد أو تتم إزالته بشكل مفاجئ جداً، ومن ثم سيتم طرح الضرورة للطبقة العاملة أن تحدد طبيعة تشكيل الحكومة الجديدة فوراً. إن تجارب العمال في تونس ومصر وليبيا يجلب بقوة الاقتناع بأنه ينبغي ألا يكون هناك ثقة في أي من القادة السابقين للأنظمة التي أزيلت، وفي جنرالات الجيش أو أي سياسيين مؤيدين للرأسمالية. بدلاً من ذلك فإنه من الضروري تشجيع التوصل إلى حل اشتراكي باعتبارها السبيل الوحيد لتحقيق الحق الكامل في العمل ووضع حد للفقر وسفك الدماء ومن أجل الحقوق الديمقراطية الكاملة لجميع فئات المجتمع.

- النضال الموحد ضد النظام الحاكم من قبل الطبقة العاملة والفقراء في سوريا وبمشاركة جميع الأعراق والجنسيات والأديان.
- إنشاء لجان ديمقراطية في أماكن العمل والمجتمعات المحلية للدفاع ضد القمع ولتطوير النضال
- لا لأي تدخل من قبل القوى الرأسمالية العالمية أو الإقليمية
- للنقابات العمالية المستقلة وحزب جماهيري جديد من العمال
- لبناء جمعية تأسيسية ثورية
- من أجل حكومة أغلبية عمالية ومن الفقراء وديمقراطية ولدى سياسات اشتراكية وتضمن الحقوق الديمقراطية الكامل لجميع الأقليات